المطيري يقترح عمل مخرج من مستشفى العدان إلى طريق الملك فهد

أعلن النائب ماجد المطيري عن تقديمه اقتراحا برغبة قال في مقدمته: نظراً للازدحام الشديد لمخرج مستشفى العدان، والذي يعيق حركة السير ما يؤدي إلى عرقلة سيارات الاسعاف وحالات الطوارئ للخروج من المستشفى، فإنني أقترح عمل مخرج لمستشفى العدان يؤدي إلى طريق الملك فهد بن عبد العزيز.

ماجد المطيري

ليصبح المجموع 455 مليوناً

«الميزانيات» اعتمدت 100 مليون دينار لأدوية «الصحة»

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

رياض عواد

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبدالصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة مشروعي قانون بفتح اعتماد إضافي لميزانيتي وزارة الصحة والنفط للسنة المالية الحالية 2018/2019 بحضور وزير الصحة د. باسل الصباح وممثلي وزارة المالية وديوان المحاسبة وتبين ما يلي :

أولا : الاعتماد الإضافي لوزارة الصحة: تقدمت الحكومة بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الصحة بمبلغ 319 مليون دينار ، حيث استمعت اللجنة لمبررات الوزارة بهذا الشأن ، والتي تبين توجيهها لسداد العجوزات في تقديرات بنود كل من (الأدوية ، الخدمات الصحية في الخارج ، التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين) في ميزانية السنة المالية الحالية.

حيث سيتم إضافة 100 مليون دينار إلى بند الأدوية ليصبح مجموع ما اعتمد لهذا الغرض 455 مليون دينار وذلك لتسديد استحقاقات شركات الأدوية التي تم توريدها سابقا ، وتعزيز قيمة المخزون الاستيراتيجي للأدوية وتلبية احتياجات المستشفيات والمراكز الصحية.

وأوضح ديوان المحاسبة حاجة الوزارة لإعادة النظر في آلية شراء ومتابعة مخزون الأدوية في ضوء معدلات الاستهلاك والاحتياج الفعلي والنظر في الشروط التعاقدية بما يسمح بتوسيع المجال أمام استبدال الأدوية غير المستخدمة قبل انتهاء صلاحيتها ، وقد أكد كل من الوزير والوكيل على بدء اتخاذ إجراءات لتسوية ملاحظات ديوان المحاسبة بهذا الجانب ومنها أن الوزارة أخذت موافقات من الشركات لاستبدال كميات من المواد الطبية المنتهية الصلاحية بقيمة 4 ملايين دينار وفق الإفادة أثناء الاجتماع.

أما فيما يخص تغطية عجز بند التأمين الصحي بشأن المتقاعدين بقيمة 19.5 مليون دينار ، فإن تلك المبالغ سيتم دفعها لتسوية المبالغ المترتبة على ابرام العقد السابق بالإضافة إلى التمديدين الأول والثاني له ، كما استمعت اللجنة إلى شرح تفصيلي من الوزير بشأن عقد التأمين الصحي الجديد وأنه سيتضمن إضافة علاجات جديدة إلى البطاقة التأمينية مع الأخذ في الاعتبار ملاحظات الجهات الرقابية فيه.

وقد بينت اللجنة الحاجة إلى دراسة مدى انعكاس خدمة التأمين الصحي للمتقاعدين على تقديرات ميزانية وزارة الصحة والتي تشهد تنامياً سنوياً ، لاسيما وأن قيمة عقد التأمين الصحي قد ارتفعت من 82 مليون دينار إلى أكثر من 300 مليون دينار في العقد الجديد والذي سيغطي سنتين ماليتين مع الأخذ بالاعتبار أعداد المتقاعدين المتزايدة سنوياً. وفيما يخص الخدمات الصحية في الخارج ، فسيتم إضافة 219 مليون دينار الى بند العلاج بالخارج وذلك لسداد مستحقات وفواتير متأخرة للمراكز الطبية في عدد من الدول عن سنوات مالية سابقة وذلك تفاديا لانقطاع علاج المواطنين الحاليين بالخارج ، وأن لا يحول ذلك دون استقبال المستشفيات للحالات المرضية الجديدة مستقبلا. وشددت اللجنة بحضور الوزير على ضرورة وجود تسوية حقيقية لكل من البنود التي طلبت الحكومة فتح اعتماد إضافي بشأنها لاسيما وأن هناك ملاحظات من الجهات الرقابية ، ومنها على سبيل المثال أن الفواتير الطبية لا يتم تدقيقها بالصورة الكافية وأنه لا توجد خطة واضحة للحالات المرضية التي يتم ايفادها للخارج مما يؤدي الى استنفاد المبلغ المقدر في الميزانية ، وأن الاعتمادات المالية المخصصة بالخارج بحاجة إلى إعادة تبويب للفصل بين ما يصرف على تكاليف الإقامة بالمستشفيات وأجور علاج المرضى ، وبين ما يصرف على المصاريف إدارية للمكاتب الصحية في الخارج كرواتب الموظفين ومخصصات لمرافقي المرضى وتذاكر سفرهم وغيرها ، وهو ما وعدت وزارة المالية بدراسته وأخذه بعين الاعتبار.

كما اتضح للجنة أنه في حالة تمت الموافقة على هذا الاعتماد الإضافي فإنه لا تزال هناك مبالغ أخرى لم يتم سدادها في التأمين الصحي بشأن المتقاعدين والعلاج بالخارج والتي لم تصل مستحقاتها وفواتيرها حتى تاريخه وفقا لإفادة الوزارة ، الأمر الذي تخشى اللجنة تكراره في الميزانيات المستقبلية بدلا من وجود تسوية حقيقية لمثل هذا الملاحظات المتكررة.

ثانيا : الاعتماد الإضافي لوزارة النفط: تقدمت الحكومة بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة النفط بمبلغ 900 مليون دينار ، حيث استمعت اللجنة لمبررات وزارة المالية بهذا الشأن ، والذي اتضح أنه سيتم توجيهه لعمل تسوية محاسبية على مبالغ مستقطعة فعليا ومقيدة على حساب العهد عن سنوات مالية سابقة لدعم المنتجات البترولية والغاز المسال ، والتي كان سببها ارتفاع أسعار المنتجات البترولية عن سعر البرميل المقدر في الميزانية والتي نتجت عنه مثل هذه الملاحظة المتكررة سنويا.

وقد أكدت وزارة المالية أنه ابتداء من السنة المالية الجديدة لن تتكرر مثل هذه الملاحظة إثر صدور قرار من مجلس الوزراء يقتضي من مؤسسة البترول بعدم استقطاع أي مبالغ مستقبلا وأن يتم الرجوع لوزارة المالية لادراج أي مستحقات تطلبها بهذا الشأن في ميزانيات السنوات اللاحقة.

ثالثا : ما انتهت إليه اللجنة ستقوم اللجنة باعداد تقريرها عن مشروعي القانون بشأن فتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية الحالية بعد الدراسة مسترشدة برأي ديوان المحاسبة في مدى سلامة استحقاق ادراج مثل هذه المبالغ في الميزانية وارساله إلى مجلس الأمة لاتخاذ ما يلزم بشأنه.

الخضير: لن ندّخر جهداً في إقرار «العمل الأهلي».. تراجع الحكومة يؤثر سلباً على علاقة السلطتين

حمود الخضير

دعا رئيس اللجنة الصحية النائب الدكتور حمود الخضير الحكومة إلى عدم التراجع عن موقفها المؤيد لتعديل قانون العمل الأهلي والذي صوّت عليه المجلس بمداولته الأولى في الجلسة الماضية ، مؤكدا أن أي تلكؤ حكومي أو تراجع سيؤثر سلبا على رغبة الطرفين النيابي والحكومي بالتعاون الذي يحقق المصلحة العامة .

وأضاف الخضير في تصريح صحفي أن على الحكومة أن تقرأ جيدا تصويت المجلس على هذا القانون المستحق ، مشيرا إلى أن مداخلة وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل في الجلسة الماضية تبعث على القلق من احتمال تراجع الحكومة عن تأييدها للقانون ، وهو ما يتناقض مع تطمينات حكومية سابقة ووعود بالتعاون مع المجلس .

وطمأن الخضير المواطنين إلى أن المجلس لن يدخر جهدا في إقرار هذا القانون بأسرع وقت وإحالته إلى الحكومة ليطبق بأثر رجعي ، مؤكدا أن القانون سيشكل حافزا للمواطنين للعمل في القطاع الخاص وإحلالهم بدل العمالة الوافدة ، بعد أن يعالج القصور التشريعي ويضمن صرف نهاية الخدمة كاملة غير منقوصة كما يقدم امتيازات مستحقة أخرى لهم لا سيما ما يتعلق في احتساب الإجازات السنوية .

عاشور يقترح قانونا لشراء الدولة للقروض الاستهلاكية عن المواطنين

صالح عاشور

تقدم النائب صالح عاشور باقتراح بقانون بشراء الدولة للقروض الاستهلاكية ويتم خصم ما قامت الدولة بشرائه من خلال علاوة غلاء المعيشة التي يتم صرفها شهرياً

واضاف عاشور أنه يتم سداد القيمة مع استمرار صرف هذه العلاوة لمن ليس عليه قرض استهلاكي تحقيقاً للعدالة بين المواطنين وجاء في المذكرة الايضاحية للاقتراح ما يلي :

تقوم البنوك بمختلف أنواعها بتقديم قروض استهلاكية لكل مواطن ويترتب على كل قرض وضع فوائد تأخذها البنوك من كل قرض يتم تقديمه مما يتسبب ذلك بزيادة العبء المالي على كاهل المقترض ويجعل مدخوله الشهري قليل جداً ونظراً لزيادة الأعباء المالية على المواطن جاء هذا الاقتراح بشراء القروض على أن يتم تسديدها من خلال علاوة غلاء المعيشة بحسب قيمة القسط الشهري على أن يكون الحد الأقصى للتسديد بقيمة علاوة غلاء المعيشة والتي حددها القانون بمائة وعشرون دينار ، وتحقيقاً للعدالة بين المواطنين يتم استمرار صرف العلاوة لمن ليس عليه قرض استهلاكي ، وبعد انتهاء التسديد يتم صرف هذه العلاوة .

الحويلة يسأل عن أسباب تأخر إيصال الكهرباء للمركز الصحي بالضاحية «E» بمدينة صباح الأحمد

د. محمد الحويلة

وجه النائب د. محمد هادي الحويلة سؤالا الى وزير الاشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الإسكان المهندسة جنان بوشهري، نص السؤال على:

قامت وزارة الصحة بمعاينة المركز الصحي بالضاحية (E) (مركز صحي رعاية صحية أولية) بمدينة صباح الأحمد بتاريخ 2017/5/24 وتم اعتذارها عن استلام المبنى لحين إيصال التيار الكهربائي للمركز وحتى الان لم ترسل المؤسسة العامة للرعاية السكنية كتاب لوزارة الصحة بجاهزية المركز وايصال التيار الكهربائي له والحصول على الموافقات من الجهات المعنية للبدء في إجراءات الاستلام.لذا يرجى افادتي وتزويدي بالآتي

1 – ما هي الأسباب التي أدت الى تأخر إيصال التيار الكهربائي للمركز الصحي بالضاحية (E) بمدينة صباح الأحمد منذ تاريخ المعاينة المذكور حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ مع تزويدي بجميع المراسلات التي تمت في هذا الشأن؟

2 – هل تم تحديد موعد لتسليم المركز الصحي بالضاحية (E) بمدينة صباح الأحمد لوزارة الصحة؟ إذا كان الجواب بالإيجاب يرجى تزويدي به؟

وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الأولى بحث تعزيز العلاقات مع أذربيجان

وفد الصداقة البرلمانية

التقى وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الأولى برئاسة النائب خالد العتيبي أمس لجنة الصداقة الأذربيجانية الكويتية في أذربيجان برئاسة حسين بالا ميرعلموف.

وأشاد رئيس الوفد النائب خالد العتيبي في تصريح صحافي بقرارات الحكومة الأذربيجانية بشأن تقديم تسهيلات في تأشيرات الدخول، مشيراً إلى أن هذه التسهيلات جعلت منها مقصدا سياحيا لكثير من الأسر الكويتية التي ازدادت أعدادها بعد تسيير خطوط طيران مباشرة مع الكويت.

أضاف أن الكويت تقدر بكل إجلال مساندة أذربيجان في بداية استقلالها عام 1991 للموقف الكويتي إثر الاحتلال العراقي الغاشم آنذاك ومطالبتها النظام العراقي بتطبيق قرارات مجلس الأمن كافة ذات الصلة.

وأكد العتيبي تأييد الكويت وحدة أراضي أذربيجان وحل نزاعها مع أرمينيا على إقليم ناجورو كاراباخ عن طريق المفاوضات السلمية التي تحث على الالتزام بمبادئ القانون الدولي وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ومنظمة التعاون الإسلامي التي تنص جميعها على انسحاب القوات الأرمينية من أراضي أذربيجان.

وذكر أن الكويت وأذربيجان يرتبطان بعلاقات تاريخية ودينية وثقافية قديمة، مؤكداً أن هناك رغبة متبادلة في تطوير التعاون الثنائي في العديد من المجالات لاسيما السياسية والاقتصادية والتجارية والسياحية والثقافية.

أبل يسأل وزير الدولة للشؤون الاقتصادية عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

د. خليل ابل

وجه النائب د. خليل عبدالله أبل سؤالا الى وزير الدولة للشئون الاقتصادية نص السؤال على: الاستفسار عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وما يتعلق بقيمة مساهمة الكويت بالبرنامج وأهدافه والإدارة المعنية بالإشراف عليه، وما يخص آلية اختيار وتقييم المستشارين المعينين في البرنامج والمشاريع الخاصة بأي برنامج إنمائي وآلية توزيع المشاريع والخبراء على المؤسسات الحكومية والمستفيدة من البرنامج. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي :-

1- تزويدي بالميزانية وقيمة المساهمة المالية التي تدفعها دولة الكويت لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ بدء عملها وحتى تاريخ ورود هذا الكتاب.

2- هل المساهمة التي تدفعها الحكومة الكويتية سنوية أو كل خمس سنوات؟ مع بيان أسباب قيام الكويت بتقديم هذه المساهمة، والسند القانوني الذي ترتكز عليه المدفوعات المالية، وتزويدي بنسخة من الإتفاقية أو المعاهدة التي توضح قيمة المساهمة والمدفوعات المالية وغيرها من المستندات التي تؤكد إلزام الكويت بدفع هذه المساهمات.

3- ما هي الأهداف التي من أجلها تقوم دولة الكويت بدفع المساهمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؟ مع تقديم ما يبين تحقيق أي من تلك الأهداف، وفي حال لا يوجد ما يفيد تحقيق أي من هذه الأهداف حتى الآن – فيرجى تسبيب عدم تحقق أي منها على أرض الواقع.

4- من هي الإدارة المعنية بالإشراف على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؟ وما هي اختصاصاتها؟ مع إرفاق كشف بأعداد والمسميات الوظيفية لموظفي الإدارة المعنية وتخصصاتهم العلمية وسنوات خبرتهم العملية.

5- تزويدي بجدول يبين توزيع المصاريف التي تمت على ميزانية الأمم المتحدة الإنمائي لدولة الكويت منذ آخر خمس سنوات وحتى تاريخ ورود هذا السؤال، سواء كانت مصاريف تعاقدية لتوفير خبراء ومستشارين أم مشاريع أم مصاريف إدارية، مع توضيح الجهات المستفيدة.

6- ما هي الآلية التي تم بناءً عليها اختيار وتقييم الخبراء والمستشارين وتحديد الرواتب المستحقة مع المزايا المالية والعينية التي يتمتع بها الخبراء والمستشارين الذين تم تعيينهم منذ بدء عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع تزويدي بكشف يتضمن عدد الخبراء والمستشارين ومسمياتهم الوظيفية وتخصصاتهم العلمية وشهاداتهم الأكاديمية وسنوات الخبرة العملية والجهات التي كانوا يعملون بها سابقاً سواء داخل أو خارج الكويت وجنسياتهم، ومدة التعاقد معهم من بداية التعاقد منذ بدء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحتى تاريخ ورود هذا السؤال.

7- تزويدي بكشف يتضمن عدد المشاريع التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ بدء العمل وحتى تاريخ ورود هذا السؤال، مع بيان إسم كل مشروع على حدة والميزانية المخصصة له، والجهة المتعاقد معها لإنجاز المشروع، وتوضيح ما إذا كان هناك أي من تلك المشاريع مدرجة من ضمن خطة التنمية وضمن الميزانية المحددة أم لا، ولماذا لم يتم تضمينها بالخطة أو بالميزانية إن كانت غير مدرجة سابقاً.

8- ما هي الآلية المتبعة في إرساء توريد الشراء بالأمر المباشر وترسية مشاريع الممارسات والمناقصات التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؟ مع تزويدي بنسخة من الآلية والضوابط للترسيات المتبعة – إن وجدت، وفي حال لا يوجد آلية للإرساء فيرجى تسبيب ذلك، وهل تخضع عمليات الترسية لمراقبة من أي جهة رقابية سابقة أو لاحقة، إذا كانت الإجابة بالنفي – فيرجى تعليل عدم وجود الرقابة من الجهات الحكومية الرقابية.

9- تزويدي بآلية توزيع مبالغ المشاريع والخبراء على المؤسسات والجهات الحكومية المستفيدة من عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع تحديد الجهات الحكومية التي طلبت الاستفادة من هذا البرنامج وتم الاعتذار عن تلبية طلبها خلال آخر الثلاث سنوات الماضية وحتى تاريخ ورود هذا السؤال والأسباب التي دعت للإعتذار عن إشراكها بالبرنامج – إن وجد.